



ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية*

د. علاء عبد الحسين صالح الساعدي

أستاذ مساعد - رئيس قسم المحاسبة
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة
جمهورية العراق

الملخص:

هذه الدراسة هدفت إلى التحقق من مستويات ربحية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وأثر بعض المتغيرات الداخلية على تلك المستويات، حيث تم اختبار أثر كل من حقوق الملكية والحجم والمطلوبات والسيولة والتدفقات النقدية والاستثمارات والائتمان الممنوح والودائع على ربحية المصرف، ممثلة بالعائد على حقوق الملكية باستخدام أسلوب الـ *Panel Data* لعينة مؤلفة من 15 مصرفاً تجارياً عراقياً لمدة تسع سنوات للفترة من 2002 ولغاية 2010 باتباع نموذج *Fixed-effect (Within) Regression* لاختبار تلك العينة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية لكل من حقوق الملكية والمطلوبات والسيولة والاستثمارات على مستويات ربحية المصارف، وعدم وجود علاقة بين إجمالي الموجودات والتدفق النقدي والودائع والقروض والربحية، مما يعني أن المصارف في العراق لا تعتمد في ربحيتها على صميم عملها المصرفي بقدر اعتمادها على الأرباح المتأتية من استثماراتها.

المقدمة:

تعد الربحية واحدة من أهم المؤشرات المالية للحكم على أداء أية مؤسسة مهما اختلف نوعها أو شكلها أو نشاطها. وعلى الرغم من أن هدف الإدارة المالية هو تعظيم القيمة السوقية لثروة أصحاب المشروع، فإن هذا الأمر يتحقق بالمحصلة من خلال تحقيق مستويات عالية من الربحية التي ستعكس بالإيجاب على تلك الثروة. ومن هنا فإن تعظيم الربحية أصبح وسيلة تؤدي إلى هدف تعظيم الثروة لأن استمرار تحققها سيؤدي إلى المحافظة على استمرار قيمة هذه الثروة من عوامل نقصان القيمة المتمثلة بالتضخم والقيمة الزمنية للنقود. لذلك تحاول غالبية إدارات الشركات الوصول إلى المستويات العالية في تحقيقها للأرباح.

وقد أولى المحاسبون والمحللون الماليون والمقرضون أهمية خاصة وكبيرة للأرباح، لكونها أحد المؤشرات المهمة التي تؤخذ بالاعتبار عند تقييم قوة أية شركة، وموقفها المالي والمحاسبي، ومدى استمراريتها في تحقيق تلك المستويات من

* تم تسلم البحث في يونيو 2013، وقُبل للنشر في سبتمبر 2013.

الأرباح. فضلاً عن ذلك، فإن هناك عدداً من المخاطر الملازمة لتحقيق هذه الأرباح أضافت أبعاداً أخرى لأهمية دراسة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها.

من جانب آخر تلعب المصارف في عالم الأعمال أهمية متزايدة، حيث إن دورها لا يخفى على أحد، إذ ارتبط وجود نظام مصرفي قوي ومتطور في أي بلد من البلدان بتطور أنظمتها الاقتصادية التي تنعكس بالتأكيد على نواحي الحياة الأخرى كافة، وهذا الأمر ينطبق بصورة واضحة وجلية على العراق لما مرّ به من فترات تحول اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة وكثيرة ومتنوعة خلال العقود الماضية.

لذا جاءت أهمية هذا البحث من خلال التحقق من ربحية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والعوامل المؤثرة عليها باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Within) Regression Fixed-effect حيث تم اعتماد أسلوب الـ Panel Data لمدة تسع سنوات للفترة من سنة 2002 ولغاية سنة 2010.

تم تقسيم هذا البحث إلى خمسة أجزاء، تناول الجزء الثاني الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث من خلال تناول مفهوم وأهمية الربح والربحية والعوامل المؤثرة عليها، والدراسات السابقة الخاصة بربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيه، في حين خصص الجزء الثالث لمنهجية البحث التي تم التطرق لها من خلال التعريف بمشكلة البحث وأهميته ونموذجه وتعريف المتغيرات والفرضيات ومجتمع وعينة البحث. أما الجزء الرابع فقد خصص لتحليل النتائج، فيما أودعت الاستنتاجات والتوصيات في الجزء الأخير (الخامس) من هذا البحث.

أدبيات الدراسة:

1- ماهية وأهمية الربح والربحية:

يمكن تعريف الربح من مفهوم اقتصادي على أنه مقدار التغير في قيمة صافي أصول الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. أما من مفهوم محاسبي، فهو الفرق بين الإيرادات المتحققة من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة (Jeter and Chaney 2012, P:46).

أما الربحية فهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. وتعد الربحية هدفاً للمؤسسات ومقياساً للحكم على كفاءتها، سواء أكان ذلك على مستوى الوحدة الاقتصادية بشكل إجمالي أم على مستوى الأقسام بشكل جزئي (Gitman 1997: 668; Lumby and Jones 2011: 174; Vernimmen, Quiry et al. 2011: 227)، ويمكن قياس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح وعدة مقاييس، فقد تقاس بالعلاقة بين الأرباح والمبيعات، أو من بالعلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، حيث إن مفهوم الاستثمارات قد يأخذ عدداً من المقاييس كقيمة الموجودات (العائد على الموجودات) أو قيمة حقوق الملكية (العائد على حقوق الملكية) أو عدد أسهم الشركات "ربحية السهم الواحد" (Vernimmen, Quiry et al. 2011, P:229).

ولذلك نجد أن الربحية تعد هدفاً أساسياً لجميع المؤسسات، وأمرًا ضروريًا لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشراً يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وهي أيضاً أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، لذا نجد أن جهداً كبيراً من الإدارة في المؤسسة يوجه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة

يهدف تحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها، لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض للدرجة نفسها من المخاطر (Gitman 1997: 668; Lumby and Jones 2011: 174).

فضلاً عن ذلك، فإن الباحث يعتقد أن استخدام الربحية في هذا البحث أفضل من استخدام الربح لما توفره من أساس متماثل للمقارنة بين المصارف، فليس من المعقول مثلاً المقارنة بين رقم الربح لمصرف كبير مع الربح لمصرف آخر صغير، إذ إن المقارنة سوف تكون غير موضوعية، ولكن إذا ما تم استخدام أحد مقاييس الربحية ستوفر أساساً معقولاً ومقبولاً للمقارنة وتقييم الأداء والوصول إلى حكم سليم لا لبس فيه.

من جانب آخر فإن أهمية دراسة الربحية تزداد من خلال دراستها لقطاع المصارف لما يمثله هذا القطاع من عصب الحياة لأي مجتمع اقتصادي، ولخصوصيته وتأثيره على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولكونه مرآة للوضع الاقتصادي لأي بلد مهما بلغت درجة تطوره الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الأمر يأخذ أبعاداً إضافية أكبر في العراق لما ينتظر العراق من فرص مستقبلية واعدة في جميع القطاعات الاقتصادية لا يمكن النهوض بها بدون وجود قطاع مصرفي متطور.

وتتأثر ربحية المصارف بعدد من العوامل، منها ما هو خارجي (خارج سيطرة الإدارة)، ومنها ما هو داخلي "تحت سيطرة الإدارة" (Sehrish Gul, Faiza Irshad et al. 2011: 61). وإذا ما سلمنا بأن العوامل الخارجية ليست تحت سيطرة الإدارة ولا تستطيع التحكم فيها من جهة، وأن جميع المنظمات تتعرض لها في الوقت نفسه، فإن العوامل الداخلية تحتل أهمية كبيرة من خلال تمكن الإدارة من السيطرة عليها من جهة، ومن جهة أخرى فإن فهم علاقتها بالربحية يساعد الإدارة على تبني سياسات وإجراءات من شأنها التأثير الإيجابي على الربحية، من خلال دراسة أهم العوامل الداخلية المؤثرة على هذه الربحية وهي حقوق الملكية، والحجم، والمطلوبات، والسيولة، والتدفقات النقدية، والاستثمارات، والائتمان الممنوح، والودائع.

2- الدراسات السابقة:

تناول الأدب المالي والمحاسبي عدداً من الدراسات التي اختبرت ربحية المصارف وأثر بعض العوامل فيها، حيث قام كل من Molyneux and Thorton عام 1992 باختبار ربحية المصارف في عدة بلدان، حيث تم اختيار 18 بلداً أوروبياً لبيانات من سنة 1986 ولغاية 1989. حيث تم اختبار أثر عدد من العوامل (شكل الملكية، ودرجة التركيز المصرفي)، والفائدة على السندات طويلة الأجل، ونمو الطلب على النقود، ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول، ونسبة النقد والأوراق المالية إلى الأصول ونسبة المصروفات الإدارية إلى الأصول، حيث توصل الباحثان إلى وجود علاقة إيجابية مهمة بين الربحية والعائد على الملكية ومستوى معدل الفوائد، وكذلك وجود علاقة إيجابية مهمة بين الربحية ودرجة التركيز المصرفي أي تركيز الملكية (Molyneux and Thorton, 1992).

أما Berger فقد اختبر في عام 1995 العلاقة بين الربحية ورأس المال في المصارف في الولايات المتحدة خلال الفترة من 1983 إلى 1989 وللفترة بين 1990 إلى 1992، وذلك بسبب تغيير بعض القوانين في تلك الفترة والخاصة بالحد الأمثل لرأس المال المصارف، حيث توصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين الربحية ورأس المال في الفترة

الأولى (1983-1989)، بينما وجد أن هناك علاقة عكسية بين الربحية ورأس المال في الفترة الثانية (1990-1992)، مما قاده إلى استنتاج أن العلاقة ستكون إيجابية بين رأس المال والربحية عندما يكون رأس المال أقل من الحد الأمثل، في حين تتحول العلاقة إلى العكس عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل (Berger, 1995).

وفي عام 1997 قام كل من Miller and Noulas بدراسة المخاطرة الائتمانية وعلاقتها بالربحية، حيث وجدوا علاقة سلبية بين المخاطرة الائتمانية والربحية، حيث أشاروا إلى أنه طالما أن هناك علاقة سلبية بينهما، فهذا يعني أن زيادة المخاطرة ترتبط بالقروض، مما يؤدي إلى تقليل عدد القروض، وهذا ما سوف ينعكس بالسلب على ربحية المصارف (Miller and Noulas, 1997).

أما دراسة كل من Demirguc-Kunt and Levine عام 1998، فقد توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الحجم والربحية، حيث وجد الباحثون أن الحجم يؤدي إلى وجود زيادة في الأموال المتاحة للمصارف، مما يؤدي إلى مقدرة المصارف على إعطاء القروض بصورة أكبر، مما ينعكس إيجابياً على الفوائد الدائنة التي تنعكس على مستوى الربحية للمصارف (Demirguc-Kunt and Levine, 1998).

وفي تونس قام Naceur عام 2001 بدراسة العوامل التي تؤثر على أداء المصارف التونسية للفترة من 1980-1995، حيث توصل إلى أن أفضل المصارف المتطورة تبذل جهوداً أكبر للحصول على أفضل العمالة المصرفية، وإن أفضل المصارف هي التي تمتلك ودائع بنكية أكبر، وأخيراً إن أفضل المصارف هي التي تمتلك حقوق ملكية أكبر (Naceur, 2001).

من جانب آخر، فقد قام Chirwa عام 2003 بدراسة العلاقة بين هيكل السوق وربحية المصارف التجارية في ملاوي باستخدام سلسلة بيانات الفترة من 1974 ولغاية 1994، حيث وجد علاقة طويلة بين الربحية من جهة وتركيز الملكية، ونسبة الأصول إلى رأس المال، ونسبة القروض إلى الأصول والودائع من جهة ثانية (Chirwa, 2003).

أما دراسة Havrylchyk وزملائه عام 2006، فقد توصلت إلى وجود علاقة طردية إيجابية بين رأس المال وربحية المصارف، حيث بدا أن المصارف الكبرى تكون أكثر كفاءة، مما ينعكس على أرباحها، وبالتالي ينعكس على قدرتها على تعظيم إيرادات فوائدها الدائنة والتي تشكل مدخلاتها الرئيسية (Havrylchyk, Olena et al., 2006).

وفي تركيا قام كل من Guven and Onur عام 2009 بدراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التركية للفترة من 2002 ولغاية 2007، حيث وجدوا أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات وربحية المصارف التركية (Guven and Onur, 2009).

أما Sehrish Gul وزملاؤه عام 2011 فقد اختبروا العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية في باكستان للفترة من 2005 ولغاية 2009، حيث اختبروا أثر كل من الموجودات والقروض والملكية والودائع والنمو الاقتصادي والتضخم ومؤشر السوق المالي على مؤشرات الربحية، مثل العائد على الأصول والعائد على الملكية والعائد على رأس المال المستخدم، حيث توصلوا إلى دليل قوي لوجود تأثير قوي لكل من العوامل الخارجية والداخلية على الربحية (Sehrish Gul; Faiza Irshad et al., 2011).

منهجية البحث:

سوف نتناول في هذا الجزء من الدراسة مشكلتها وأهميتها ونموذجها، والتعريف بمتغيراتها وفرضياتها والبيانات والعينة المختارة، وكما يلي:

1- مشكلة البحث:

تحدد مشكلة البحث في دراسة ربحية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وأثر العوامل المختلفة على تلك الربحية، وعليه يمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن السؤال التالي:

- هل هناك تأثير للعوامل المختلفة (حقوق الملكية، والحجم، والمطلوبات، والسيولة، والتدفقات النقدية، والاستثمارات، والائتمان الممنوح، والودائع) على ربحية المصارف العراقية ؟

2- أهمية البحث:

على الرغم من أن هدف تعظيم ثروة أصحاب المشروع (المساهمين) من أهم الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها عن طريق استخدامها للسياسات والإجراءات الفعالة التي من شأنها تحقيق هذا الهدف (Lumby and Jones 2011: 6; Vernimmen, Quiry et al. 2011:3)، لكن عملية تحقيق مستويات مقبولة من الربحية لا تقل أهمية عن ثروة أصحاب المشروع، لأنها ببساطة تعتبر العامل الرئيس للمحافظة على هذه الثروة. وبطبيعة الحال، فإن هذه الربحية تعتبر واحدة من أهم مؤشرات الأداء لأي نوع من أنواع النشاط الاقتصادي الذي بدوره يتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية. وإذا ما كانت العوامل الخارجية (كمعدلات الناتج القومي، ومعدلات التضخم، ومعدلات النمو على سبيل المثال) خارجة عن سيطرة الإدارة من جهة، وتعرض لها جميع الشركات العاملة بالنشاط نفسه من جهة ثانية - فإن العوامل الداخلية تخضع في أغلب الأحوال إلى سيطرة الإدارة.

ونظراً لأهمية الربحية، فقد جاءت هذه الدراسة من أجل التعرف على ربحية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ومحاولة التعرف على أثر العوامل الداخلية المختلفة في ربحية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ومن جانب آخر، وعلى الرغم من أن أغلب الدراسات السابقة قد أجريت على المصارف في الأسواق والدول المتقدمة، فإن هذا البحث يكتسب أهمية أخرى من خلال تطبيقه على المصارف العراقية، لكون السوق العراقي تنتظره فرص مستقبلية، وأن المصارف في العراق تتميز عن غيرها من دول المنطقة بوجود هذه الفرص الاستثمارية، والنشاط الاقتصادي لم يستغل ما يتاح له دون غيره في تحقيق مستويات نمو عالية تنعكس بالتأكيد على تحقيق أرباح كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، تكتسب هذه الدراسة أهمية أخرى لكونها تقدم دليلاً عملياً لإدارة المصارف العراقية عن مستويات ربحيتها والعوامل المؤثرة عليها.

فضلاً عن ذلك يتميز هذا البحث عن غيره من البحوث باعتماده أسلوب الـ Panel Data في نموذج الانحدار المتعدد بدل استخدام التحليل المقطعي في نموذج الانحدار والارتباط المتبع في البحوث السابقة، حيث يوفر هذا الأسلوب دقة أكبر في نتائجه، وكما سيتم توضيحه في الجزء الخاص بالـ Panel Data من المنهجية لاحقاً.

3- نموذج البحث:

يمكن توضيح نموذج الدراسة للعلاقة بين ربحية المصرف والعوامل المؤثرة فيها من خلال معادلة الانحدار المتعدد التالية:

$$P_{it} = A_1 + B_1(E_{it}) + B_2(S_{it}) + B_3(L_{it}) + B_4(Lq_{it}) + B_5(CF_{it}) + B_6(I_{it}) + B_7(Cr_{it}) + B_8(D_{it}) + u_{it}$$

حيث إن:

P_{it}	: ربحية المصرف i للفترة t
E_{it}	: حقوق الملكية للمصرف i للفترة t
S_{it}	: حجم المصرف i للفترة t
L_{it}	: المطلوبات للبنك i للفترة t
Lq_{it}	: السيولة للمصرف i للفترة t
CF_{it}	: التدفق النقدي للمصرف i للفترة t
I_{it}	: الاستثمارات للمصرف i للفترة t
Cr_{it}	: الائتمان الممنوح للمصرف i للفترة t
D_{it}	: الودائع لدى المصرف i للفترة t

– استعمال أسلوب الـ Panel Data:

إن أغلب الدراسات السابقة تستخدم إما التحليل المقطعي أو تحليل السلاسل الزمنية، فالتحليل المقطعي يقوم بدراسة الانحدار المتعدد لعدد من الشركات لسنة واحدة، أو أن يقوم بأخذ المتوسط الحسابي لسنوات الدراسة لتوضع بتحليل الانحدار كما لو كانت لسنة واحدة، فيما يكون تحليل الانحدار المتعدد للسلاسل الزمنية لشركة واحدة على فترة زمنية.

ومن هنا جاء أسلوب الـ Panel Data للجمع بين الأسلوبين بدون استخدام متوسطات حسابية، حيث يمكن أن نطلق عليه "التحليل المقطعي للسلاسل الزمنية" (Gujarati, 2003: 5; Hsiao, 2003: 6; Baltagi, 2005: 5) حيث هناك عدة حالات (تحليل مقطعي) لعدد من الفترات الزمنية (سلاسل زمنية). لذلك فهذا الأسلوب يعمل على الجمع بين مزايا أسلوب السلاسل الزمنية والتحليل المقطعي، كما إن استخدام أسلوب الـ Panel Data يوفر لنا إمكان استخدام البيانات كما هي دون اللجوء إلى المتوسطات الحسابية التي من شأنها أن تعمل على تقليل التفاوت بين البيانات، مما يؤثر بالتأكيد على نتائج الدراسة.

4- فرضيات البحث:

سيتم اعتماد الفرضية الرئيسة التالية في هذه الدراسة:

- **الفرضية العدمية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الداخلية (حقوق الملكية، الحجم، المطلوبات، السيولة، التدفق النقدي، الاستثمارات، الائتمان الممنوح، الودائع) وربحية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية.
- **الفرضية البديلة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل الداخلية (حقوق الملكية، الحجم، المطلوبات، السيولة، التدفق النقدي، الاستثمارات، الائتمان الممنوح، الودائع) وربحية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية.

5- تعريف المتغيرات:

• المتغير التابع:

- الربحية: سيتم استعمال نسبة العائد على حقوق الملكية كمقياس لربحية المصرف.

• المتغيرات المستقلة:

سيتم استعمال اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات التالية كمتغيرات مستقلة لضمان اتباعها التوزيع الطبيعي، وقياس أثرها في ربحية المصارف وكما يلي:

- حقوق الملكية: سيتم قياس هذا المتغير باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لحقوق الملكية.
- حجم الشركة: سيتم قياس هذا المتغير باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات.
- المطلوبات: سيتم قياس هذا المتغير باستخدام اللوغاريتم الطبيعي للمطلوبات.
- السيولة: سيتم قياس هذا المتغير باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لرأس المال العامل.
- التدفق النقدي: سيتم قياس هذا المتغير باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لصافي التدفق النقدي السنوي.
- الاستثمارات: سيتم قياس هذا المتغير باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لاستثمارات المصرف.
- الائتمان الممنوح: سيتم قياس هذا المتغير باستخدام اللوغاريتم الطبيعي للائتمان الممنوح.
- الودائع: سيتم قياس هذا المتغير باستخدام اللوغاريتم الطبيعي للودائع لدى المصرف.

6- البيانات والعينة المختارة:

• البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة بالدرجة الأساس على أسلوب جمع البيانات الثانوية من القوائم المالية المنشورة للبنوك العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث تم الحصول على هذه البيانات من خلال التقارير المالية الخاصة بسوق العراق للأوراق المالية والمتضمنة ملخصات عن جميع الشركات المدرجة في السوق.

• العينة المختارة:

واجهت الباحث مشكلة عينة الدراسة المختارة، إذ إن عدد المصارف العراقية يبلغ 23 مصرفاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية. ومن هنا فقد حاول الباحث تحديد أكبر عينة ممكنة لأطول فترة زمنية ممكنة بشكل لا يؤثر على السلسلة الزمنية، مما قد يؤدي إلى الإخلال بنتائج الدراسة، إذ كان هناك خياران، الأول اعتماد فترة خمس سنوات لواحد وعشرين مصرفاً، أي (1050 وحدة بيانات)، أو اعتماد الخيار الثاني وهو فترة تسع سنوات ولخمس عشرة مصرفاً، أي (1350 وحدة بيانات).

لقد قام الباحث بالاختيار الثاني لكونه يوفر سلسلة زمنية أكبر ويمكن الاعتماد عليها. إن هذا الأمر وبعد تحديد تلك المصارف واستبعاد ما لم تتوافر بياناته أو أن عمر المصرف مع صدور بيانات سنة 2010 أقل من تسع سنوات أصبح لدينا 15 مصرفاً للفترة من سنة 2002 ولغاية 2010 تمثل حوالي 65.22 % من مجتمع الدراسة، وهي نسبة مقبولة بشكل عام. يمكن لنا أن نوضح أسماء المصارف في عينة الدراسة بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1)
مجتمع وعينة الدراسة

النسبة المئوية	العينة	المجتمع	القطاع
65.22%	15	23	المصارف
أسماء المصارف			
خارج العينة	ضمن العينة		
مصرف الشمال	المصرف التجاري		
مصرف كوردستان الدولي	مصرف بغداد		
مصرف آشور الدولي	المصرف العراقي الإسلامي		
مصرف المنصور	مصرف الشرق الأوسط		
المصرف المتحد	مصرف الاستثمار العراقي		
مصرف دجلة والفرات	المصرف الأهلي العراقي		
مصرف إيلاف الإسلامي	مصرف الائتمان العراقي		
مصرف البصرة	مصرف دار السلام		
	مصرف سومر التجاري		
	مصرف بابل		
	مصرف الاقتصاد للاستثمار		
	مصرف الخليج		
	مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل		
	مصرف الموصل للاستثمار		
	مصرف الاتحاد العراقي		

نتائج الدراسة:

نصت الفرضية العدمية على أنه لا توجد علاقة ذات أهمية إحصائية بين المتغيرات الداخلية (حقوق الملكية، والحجم، والمطلوبات، والسيولة، وصافي التدفق النقدي، والاستثمارات، والائتمان الممنوح، والودائع) وربحية المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث تم اختبار هذه الفرضية باستخدام الانحدار المتعدد Fixed-effect (within) Regression عن طريق استعمال برنامج الـ STATA، حيث يبين الجدول رقم (3) نتائج التحليل للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بمستوى ثقة يبلغ 95 % (مستوى دلالة 5%).

إن القرار في قبول أو رفض الفرضية العدمية أو الفرضية البديلة يعتمد على قيم t المحسوبة ومقارنتها مع قيمتها الجدولية، ومقارنة قيمة $P > t$ مع مستوى الدلالة البالغ 5%، وقاعدة القرار هنا تقول إننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة في حالة كون قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وكذلك في حالة كون قيمة $P > t$ هي أقل من مستوى الدلالة البالغ 5% (Berenson, Levine et al., 2009:369).

1- قوة النموذج:

إن قوة النموذج تعد الخطوة الأولى في التحليل الإحصائي، حيث تكتسب أهمية كبيرة، وذلك لأنها تعطينا فكرة واضحة عن مدى ملاءمة وقدرة المتغيرات المستقلة الداخلة فيه في تفسير المتغير التابع، بعبارة أخرى: كلما كان النموذج أقوى، كانت القوة

التفسيرية للمتغيرات أكبر وأفضل، حيث يمكن لنا أن نقيس قوة النموذج من خلال اتباع عدد من الوسائل منها قيمة R^2 وقيمة F وكذلك قيمة Prob(F-statistic) (Berenson, Levine et al. 2009: 367).

إن قاعدة القرار في قوة النموذج من عدمه هي قيمة R^2 ، فكلما كانت القيمة مرتفعة، كان ذلك أفضل وأقوى والنتائج أفضل، أما قيمة F المحسوبة فتتم مقارنتها بقيمتها الجدولية، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، فهذا يعني أننا نستطيع أن نعتمد على النموذج ونتائج، أما قيمة Prob (F-statistic) فتتم مقارنتها بمستوى الدلالة البالغ 5% فإذا كانت قيمته المحسوبة أقل من مستوى الدلالة، فهذا يعني أننا نستطيع أن نعتمد على النموذج ونتائج (Berenson, Levine et al., 2009: 368).

جدول رقم (2)
قوة نموذج الدراسة

82.23 %	R Square
12.14	F(8,118)
0.0000	Prob (F-statistic)

وفي جدول (2) نجد أن قيمة Prob (F-statistic) المحسوبة تبلغ صفراً، وأن قيمة F المحسوبة لدرجات حرية (8، 118) تبلغ 12.14، في حين تبلغ قيمتها الجدولية 2.67، أما قيمة R^2 فإنها تبلغ 82.23%، وهي نسبة عالية وجيدة جداً، وجميع المقاييس في الجدول تشير إلى قوة النموذج وإمكان الاعتماد عليه بصورة كبيرة.

2- اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة:

تعد مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة واحدة من أهم المشكلات التي تواجه استخدام تحليل الانحدار المتعدد، بحيث لا تكون مستقلة بشكل تام. ويحدث الارتباط عندما يكون هناك ارتباط قوي بين واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة، وخاصة أنه لا توجد معلومات جديدة تضاف إلى نموذج الانحدار، وهذا ما يؤدي إلى تحريف نتائج النموذج بسبب صعوبة عزل أثر العلاقة بين المتغيرات المستقلة (Berenson, Levine et al., 2009: 360).

إن أهم الطرائق المستخدمة في اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة هو تباين عامل التضخم VIF لكل متغير مستقل ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية (Berenson, Levine et al., 2009: 360).

$$VIF = 1 / (1 - R^2)$$

إن قاعدة القرار هي إذا كان معامل VIF لأي متغير مستقل تساوي واحداً، فهذا يعني أن ارتباط المتغير المستقل مع المتغيرات الأخرى ليس له تأثير كبير على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. والمتغير المستقل يعد مستقلاً عند ارتباطه مع المتغيرات المستقلة الأخرى إذا كان معامل VIF للمتغير أكبر من خمسة. وتم إجراء اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة (حقوق الملكية وإجمالي الموجودات والمطلوبات ورأس المال العامل وصافي التدفقات النقدية والاستثمارات والائتمان الممنوح والودائع)، ودراسة احتمال وجود الارتباط بين المتغيرات المستقلة التي تؤثر بشكل كبير على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث كانت مصفوفة بيرسون للارتباط كما يلي:

جدول رقم (3)

مصفوفة بيرسون لمعاملات الارتباط

الودائع	الائتمان الممنوح	الاستثمارات	صافي التدفقات النقدية	رأس المال العامل	المطلوبات	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية	
							1.000	حقوق الملكية
						1.000	0.034	إجمالي الموجودات
					1.000	0.071	0.002	المطلوبات
				1.000	0.029	-0.062	0.053	رأس المال العامل
			1.000	0.038	0.017	0.025	0.098	صافي التدفقات النقدية
		1.000	0.015	0.017	0.018	0.043	0.050	الاستثمارات
	1.000	0.019	0.024	0.053	-0.141	-0.063	-0.068	الائتمان الممنوح
1.000	0.016	0.051	-0.040	-0.035	0.024	0.053	-0.141	الودائع

ومن هنا فإنه يمكن احتساب قيمة تباين عامل التضخم كما هو موضح بالجدول رقم (4).

جدول رقم (4)

قيم تباين عامل التضخم

الودائع	الائتمان الممنوح	الاستثمارات	صافي التدفقات النقدية	رأس المال العامل	المطلوبات	إجمالي الموجودات	حقوق الملكية	
							-	حقوق الملكية
							1.001	إجمالي الموجودات
						1.005	1.000	المطلوبات
				-	1.001	1.004	1.003	رأس المال العامل
			-	1.001	1.000	1.001	1.010	صافي التدفقات النقدية
		-	1.000	1.000	1.000	1.002	1.003	الاستثمارات
	-	1.000	1.001	1.003	1.020	1.004	1.005	الائتمان الممنوح
-	1.000	1.003	1.002	1.001	1.001	1.003	1.020	الودائع

تبين لنا من الجدول رقم (4) أنه لا وجود لارتباط بين المتغيرات المستقلة ، وبالتالي تحقق أهم شرط من شروط الانحدار المتعدد التي تشير إلى وجوب انعدام الارتباط بين متغيرات المستقلة، وهذا يعني أن قيمة VIF لكل العناصر قريبة جداً من الواحد، مما يعني عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة.

3- تفسير أثر المتغيرات:

إن تفسير أثر متغيرات الدراسة المستقلة على المتغير التابع (فرضيات الدراسة) يعتمد بالدرجة الأساسية على مقارنة قيمة t المحسوبة مع قيمتها الجدولية، وكذلك مقارنة قيمة $|t| > P$ مع مستوى الدلالة البالغ 5%.

إن قاعدة القرار في قبول أو رفض الفرضية العدمية هي إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة (وجود علاقة أو الأثر)، والعكس بالعكس. فضلاً عن ذلك، إذا كانت قيمة $|t| > P$

أقل من مستوى الدلالة البالغ 5%، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة (وجود العلاقة أو الأثر)، والعكس بالعكس (Berenson, Levine et al. 2009, P:371).

ويمكن أن نوضح تحليل الفرضية بالجدول التالي:

جدول رقم (5)
اختبار الفرضية الرئيسية

المتغيرات المستقلة	المعامل	t	P> t
حقوق الملكية	.71611370	6.05	0.000
الحجم	-.00724090	-1.29	0.200
المطلوبات	.04262710	3.37	0.001
السيولة	.04771610	3.90	0.000
التدفق النقدي	-.00228230	-0.27	0.788
الاستثمارات	.05112270	2.45	0.016
الائتمان الممنوح	-.01164820	-0.44	0.659
الودائع	.0068380	0.39	0.695

حيث يمكن إدراج معادلة الانحدار المتعدد التي تم الحصول عليها كما يلي:

$$P_{it} = A_1 + 0.71611(E_{it}) - 0.00724(S_{it}) + 0.04262(L_{it}) + 0.04771(Lq_{it}) - 0.00228(CF_{it}) + 0.0511227(I_{it}) - 0.01164(Cr_{it}) + 0.00683(D_{it})$$

وسيتم توضيح تفسير نتائج أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع كما يلي:

- حقوق الملكية:

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن قيمة t المحسوبة تبلغ (6.05)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.0156)، وكذلك فإن قيمة P>|t| المحسوبة تبلغ (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة البالغة (0.05)، مما يعني أننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة. بكلمات أخرى: نستطيع أن نستنتج أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لحقوق الملكية على ربحية المصارف العراقية.

- الحجم:

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن قيمة t المحسوبة تبلغ (-1.29)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.0156)، وكذلك فإن قيمة P>|t| المحسوبة تبلغ (0.200)، وهي أكبر من مستوى الدلالة البالغ (0.05)، مما يعني أننا نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة. بكلمات أخرى: نستطيع أن نستنتج أنه ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية للحجم على ربحية المصارف العراقية.

- المطلوبات:

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن قيمة t المحسوبة تبلغ (3.37)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.0156)، وكذلك فإن قيمة P>|t| المحسوبة تبلغ (0.001)، وهي أقل من مستوى الدلالة البالغة (0.05)، مما يعني أننا نرفض

الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة. بكلمات أخرى: نستطيع أن نستنتج أن هناك أثرًا ذا دلالة إحصائية للمطلوبات على ربحية المصارف العراقية.

– **السيولة:**

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن قيمة t المحسوبة تبلغ (3.90)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.0156)، وكذلك فإن قيمة $|t| > P$ المحسوبة تبلغ (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة البالغة (0.05)، مما يعني أننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة. بكلمات أخرى: نستطيع أن نستنتج أن هناك أثرًا ذا دلالة إحصائية للسيولة على ربحية المصارف العراقية.

– **التدفق النقدي:**

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن قيمة t المحسوبة تبلغ (-0.27)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.0156)، وكذلك فإن قيمة $|t| > P$ المحسوبة تبلغ (0.788)، وهي أكبر من مستوى الدلالة البالغة (0.05)، مما يعني أننا نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة. بكلمات أخرى: نستطيع أن نستنتج أنه ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتدفق النقدي على ربحية المصارف العراقية.

– **الاستثمارات:**

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن قيمة t المحسوبة تبلغ (2.45)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.0156)، وكذلك فإن قيمة $|t| > P$ المحسوبة تبلغ (0.016)، وهي أقل من مستوى الدلالة البالغة (0.05)، مما يعني أننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة. بكلمات أخرى: نستطيع أن نستنتج أن هناك أثرًا ذا دلالة إحصائية للاستثمارات على ربحية المصارف العراقية.

– **الائتمان الممنوح:**

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن قيمة t المحسوبة تبلغ (-0.44)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.0156)، وكذلك فإن قيمة $|t| > P$ المحسوبة تبلغ (0.659)، وهي أكبر من مستوى الدلالة البالغة (0.05)، مما يعني أننا نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة. بكلمات أخرى: نستطيع أن نستنتج أنه ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية للائتمان الممنوح على ربحية المصارف العراقية.

– **الودائع:**

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن قيمة t المحسوبة تبلغ (0.39)، وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (2.0156)، وكذلك فإن قيمة $|t| > P$ المحسوبة تبلغ (0.695)، وهي أكبر من مستوى الدلالة البالغة (0.05)، مما يعني أننا نقبل الفرضية العدمية ونرفض الفرضية البديلة. بكلمات أخرى: نستطيع أن نستنتج أن ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية للودائع على ربحية المصارف العراقية.

إن النتائج السابقة تثبت عمليًا حقيقة ربما تكون غير مثبتة سابقًا، وهي عدم اعتماد المصارف العراقية في ربحيتها على الودائع المصرفية والائتمانات الممنوحة للزبائن التي يشكل الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة الناتجة عنها مصدرًا كبيرًا

من مصادر الربح المصرفي في أغلب دول العالم التي تعد صميم العمل المصرفي، وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى الظروف التي مر بها العراق خلال الفترات الماضية وطبيعة الظروف الاجتماعية التي تحد من قدرة المصارف على الاعتماد على القروض والودائع في ربحيتها.

من جانب آخر تشير النتائج السابقة إلى أن لدى المصارف العراقية فرص واعدة بالمستقبل من خلال استغلال الفرص المتاحة لهم في تفعيل النشاط المصرفي المتمثل في الودائع والقروض بصورة أكبر، إذ إن ربحيتهم إلى الآن مقتصرة وبشكل رئيس على الاستثمارات المتولدة من السيولة وحقوق الملكية، مما يعني أن النشاط المصرفي المتمثل في الودائع والقروض إذا ما تم تفعيله بصورة أكبر، فإنه سيؤدي بالتأكيد إلى زيادة في ربحيتهم.

الاستنتاجات والتوصيات:

توصل البحث إلى عدد من النتائج المهمة، وهي كما يلي:

1- هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحقوق الملكية والسيولة والمطلوبات والاستثمارات على ربحية المصارف، وهذا يرجع إلى أن زيادة حقوق الملكية وزيادة المطلوبات تؤديان إلى زيادة السيولة، مما يوفر الفرص أمام المصارف لزيادة استثماراتها التي تنعكس بالإيجاب على ربحية تلك المصارف.

2- لم تكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع والقروض وربحية المصارف، مما يشير إلى عدم اعتماد المصارف العراقية في تحقيقها للربحية على صميم العمل المصرفي المتمثل بالفرق بين الفوائد الدائنة والمدفوعة الناتجة عن الودائع والقروض.

3- إن أغلب المصارف العراقية لديها فرص واعدة في مجال تحقيق مستويات أعلى من الربحية من خلال تفعيل النشاط المصرفي المتمثل باستقطاب الودائع وتفعيل القروض.

وبناء على النتائج السابقة، يمكن للباحث أن يوصي بضرورة قيام المصارف بتفعيل النشاط المصرفي الخاص بمنح القروض واستقطاب الودائع التي ستنعكس بالإيجاب على زيادة مستويات ربحيتها المستقبلية.

من جانب آخر يوصي الباحث بضرورة إعادة إجراء هذه الدراسة في فترة زمنية لاحقة وبعينة أكبر ولفترة زمنية أطول، وذلك للوصول إلى نتائج أكثر دقة وقابلية للتعميم.

المراجع

- Baltagi, H. Badi. (2005). *Econometrics Analysis of Panel Data*. 3rd ed. John Wiley & Sons.
- Berenson, M. L.; D. M. Levine and T. C. Krehbiel. (2009). *Basic Business Statistics: Concepts and Applications*. Upper Saddle River, N.J., Pearson Prentice Hall.
- Berger, A. N. (1995). "The Relationship between Capital and Earning in Banks", *Journal of Money, Credit and Banking*, 27(2): 432 - 456.
- Chirwa, E. W. (2003). "Determinants of Commercial Banks' Profitability in Malawi: A Co-integration Approach", *Applied Financial Economics*, 13: 565 - 571.
- Demirguc-Kunt and A. R. Levine. (1998). "Opening to Foreign Banks: Issues of Stability, Efficiency and Growth", *Central Bank of Korea Conference on the Implications of Globalization of the World Financial Market*. Seoul, Korea, Central Bank of Korea.
- Gitman, L. J. (1997). *Principles of Managerial Finance*. Massachusetts: Addison Wesley
- Gujarati, D. (2003). *Basic Econometrics*. New York: McGraw-Hill.
- Guven, S. and Y. Onur. (2009). "Determinants of Profitability in Turkish Banking Sectors: 2002 - 2007", *International Research Journal of Finance and Economics*, 28: 207 - 214.
- Havrylchyk, Olena, et al. (2006). "Profitability of Foreign Banks in Central and Eastern Europe: Does the Entry Mode Matter", *Bank of Finland, BOFIT Discussion Papers 5*.
- Hsiao, C. (2003). *Analysis of Panel Data*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Jeter, D. C. and P. K. Chaney. (2012). *Advance Accounting*. New Jersey: John Wiley & Sons Inc.
- Lumby, S. and C. Jones. (2011). *Corporate Finance Theory and Practice*. London: South - Western.
- Miller, S. M. and A. G. Noulas. (1997). "Portfolio Mix and Large-bank Profitability in the USA", *Applied Economics*, 29 (4): 505 - 512.
- Molyneux, P. and J. Thornton. (1992). "Determinants of European Bank Profitability; A Note", *Journal of Banking and Finance*, 16: 1173-1178.
- Naceur, S. B. (2001). "The Determinants of the Tunisian Banking Industry Profitability; Panel Evidence", *University Libre de Tunis Working papers*.
- Sehrish Gul, Faiza Irshad and Khalid Zaman. (2011). "Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan", *The Romanian Economic Journal*, 39: 61 - 87
- Vernimmen P.; P. Quiry; M. Dallochio and A. Salvi. (2011). *Corporate Finance: Theory and Practice*. John Wiley & Sons, Ltd.

Banks Profitability and the Variables Effect on it Empirical Study on Iraqi Listed Banks at Iraq Stock Exchange

Dr. Alaa A. Saleh Alsaedi

Assistant Professor
Head of Accounting Department
Faculty of Administration and Economics
Basra University
Republic of Iraq

ABSTRACT

This study aims to investigate the profitability levels and the effect of some internal variables on these levels for listed commercial banks in Iraqi Stock Exchange. The study adopting Panel Data for sample of 15Banks for 9 years during the period 2002 – 2010. The fixed-effect (within) regression model was used to examine this sample to test the effect of equity, size, liabilities, liquidities, cash flow, investment, credit loans and deposit on the return on equity in the commercial banks in Iraqi context.

The study concluded that there is appositive significant relationship between profitability of Iraqi commercial banks and variables of equity, liability, liquidity and investment. Besides that, there was no significant relationship between profitability of Iraqi commercial banks and variables of total assets, cash flow, deposit and credit loans, which means that Iraqi commercial banks don't depend for their profitability on the core of banking business as much as depend on their equity and investment.

